مجتمع

فلسطين: السرطان المسبب الثاني للوفاة

أفادت وزارة الصحة الفلسطينية، أمس الخميس، بأن مرض السرطان يعد المسبب الثاني للوفاة في فلسطين، بعد أمراض القلب. وقالت الوزارة في بيان أصدرته: «إن مجموع حالات السرطان المبلغ عنها في الضفة الغربية بلغ 3174 حالة في العام 2019، بزيادة قدرها 2,2 في المائة عن عدد الحالات المبلغ عنها في عام 2018». وتابعت: «بلغ عدد الحالات الجديدة المسجلة لدى الإناث 1664 حالة، بنسبة 52,4 في المائة من حالات السرطان الجديدة، وسجلت 1510 حالات بين الذكور، بنسبة 47,6 في المائة من مجموع الحالات المسجلة في العام 2019». (العربي الجديد)

ناسا: استحداث منصب مستشار مناخي

أعلنت وكالة الفضاء الأميركية (ناسا)، يوم الأربعاء، أنها استحدثت منصب مستشار مناخي لها، مترجمة بذلك الأهداف العلمية والبيئية التي حددتها لها إدارة الرئيس جو بايدن. وسيتولى المنصب موقتاً في انتظار تعيين الأصيل عالم المناخ غافين شميت، الذي يترأس منذ 2014 معهد غودارد لدراسات الفضاء التابع للوكالة. وقال مدير الوكالة بالإنابة ستيف جورشيك إن «هذا المنصب سيوفر لمسؤولي ناسا إضاءة مهمة وتوصيات تتعلق بمجموعة واسعة من برامج العلوم والتكنولوجيا والبنية التحتية ذات الصلة بالمناخ في الوكالة». (فرانس برس)

الأمم المتحدة قلقة على تيغراي

أعلن منسّق الشؤون الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ في الأمم المتحدة، مارك لوكوك، أن الصراع في إقليم تيغراي في إثيوبيا قد يزعزع الاستقرار على نطاق أوسع في البلاد، محذراً من تفاقم الوضع الإنساني المتدهور في الشمال. وقال إن مئات الآلاف من سكان تيغراي لم يتلقوا مساعدات، وإن الأمم المتحدة غير قادرة على تقييم الموقف كاملاً لأنها لا تملك القدرة على دخول الإقليم بحرية. أضاف أن تقارير وردت عن تزايد انعدام الأمن في أماكن أخرى، ما قد يرجع إلى الفراغ الناجم عن إعادة نشر القوات وإرسالها إلى تيغراي، مشيراً إلى أن الأمم المتحدة قلقة من احتمال تزعزع الاستقرار على نطاق أوسع في البلاد والمنطقة. وكان رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد قد أمر بشن ضربات جوية وهجوم بري في الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي على حكام الإقليم، الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، لتحديهم سلطاته. وما زال القتال مستمراً. ويُعتقد أن الآلاف لقوا حتفهم في وقت فرّ 950 ألفاً من منازلهم منذ بدء القتال في الإقليم الذي يزيد عدد سكانه عن خمسة ملايين نسمة.

وقال لوكوك إن حكومة أبي تسيطر على ما بين 60 في المائة و80 المائة من أراضي تيغراي، لكنها لا تحظى بسيطرة كاملة على الأمهرة (مجموعة عرقية تعيش وسط مرتفعات إثيوبيا). وأكد لوكوك أنه في حال لم تتم زيادة الحماية والمساعدات سريعاً، فإن الوضع الإنساني سيتدهور.
(رويترز)

(محمود حجاج/ الأناضول)

طلاب روسيا عائدون إلى جامعاتهم

موسكو ـ **رامي القليوبي**

بعد تراجع ملحوظ في عدد الإصابات اليومية بفيروس كورونا في روسيا، والذي لم يتجاوز 20 ألف إصابة جديدة يومياً، وتخفيف الإجراءات الوقائية، يعود طلاب كبرى الجامعات الروسية إلى نظام الدراسة حضورياً، اعتباراً من يوم الإثنين المقبل، الموافق لـ8 فبراير/ شباط 2021. أمر لاقى ترحيباً من الطلاب، آملين بعودة جودة التعليم إلى ما كانت عليه قبل بداية الجائحة في مارس/ آذار من العام الماضي.

ويأتي قرار وزارة التعليم والعلوم الروسية إلزامياً لكل الجامعات الخاضعة لها باستثناء قلة خاضعة للحكومة الروسية مباشرة، مثل جامعة موسكو وجامعة سانت بطرسبورغ والمدرسة العليا للاقتصاد وغيرها. لكن تمت توصيتها بالعودة إلى نظام التعليم حضورياً أيضاً.

مع ذلك، شددت الوزارة على أنه يتعين على رؤساء الجامعات تجهيز المؤسسات التعليمية لاستقبال الطلاب مع الالتزام بإجراءات الوقاية من فيروس كورونا، وتقليص التواصل بين الطلاب قدر المستطاع، وضمان مراعاة الإجراءات الصحية، بما فيها ارتداء كمامات طبية والالتزام بالتباعد الاجتماعي وتوفير المعقمات وقياس درجة حرارة الحاضرين. وتم توجيه إدارات الجامعات لتكون مستعدة للعودة إلى نظام التعليم عن بعد في أي لحظة في حال تدهور وضع الوباء.

في هذا الإطار، يشير رئيس اتحاد عموم روسيا للطلاب، أوليغ تسابكو، إلى أن الطلاب سعداء لاستئناف الدراسة حضورياً على الرغم من اعتيادهم على نظام التعليم عن بعد، مشيراً إلى أن وضع الطلاب الأجانب أسوأ من زملائهم الروس نظراً للقيود المفروضة على دخول روسيا. ويقول لـ«العربي الجديد»: «صحيح أن بعض الطلاب قد يخشون نقل العدوى إلى ذويهم. لكن الجميع تعبوا، بالطبع، من نظام التعليم عن بعد، وخصوصاً أن هناك جامعات لم توفر المستوى الملائم من جودة التعليم خلال فترة الجائحة».

مع ذلك، يلفت إلى مشكلة تتعلّق بالطلاب الذين يدرسون في مدن غير مدنهم وبعيدة، وقد يحتاجون إلى شراء تذاكر مرتفعة الكلفة للعودة، آملين أن ترد الجامعات قيمة تذاكر السفر لأبناء العائلات محدودة الدخل في حال اقتضت الضرورة ذلك.

وعلى الرغم من استئناف الدراسة حضورياً في الجامعات الروسية، إلا أن غالبية الطلاب الأجانب لن يتمكنوا من الاستفادة من هذه الفرصة، إذ إن روسيا لم ترفع الحظر عن دخول الوافدين من غالبية الدول إلى البلاد. في هذا الإطار، يقول تسابكو: «لا تنظم وزارة التعليم والعلوم عملية الدخول إلى روسيا. هناك جهات أخرى مسؤولة عن ذلك، وما زالت هناك قيود على سفر رعايا العديد من الدول إلى روسيا. وبالتالي، لن يتمكن الطلاب من هذه الدول من الحضور حتى رفع القيود. وبهدف إلغاء هذه القيود في أسرع وقت، أعرب رؤساء الجامعات عن استعدادهم لتخصيص أقسام في سكن الطلاب لمتابعة أحوال الوافدين، وخصوصاً أن هناك دولاً يعدّ وضع الوباء فيها أفضل من بعض أقاليم روسيا نفسها».

ويحذّر من أن إطالة أمد الوضع الراهن قد تؤدي إلى تراجع مكانة روسيا كوجهة للطلاب الوافدين، قائلاً: «في حال لم يتغير الوضع بحلول الربيع المقبل، ولم ير الطلاب المحتملون الجدد بوادر لتحسنه، فإنهم سيشعرون بخطر قضاء السنة الدراسية الأولى في بلدانهم، ما سيؤثر سلباً على جودة التعليم. وقد يختارون بلداً آخر بدلاً من روسيا أو جامعة في بلدهم».

وعلى الرغم من مرور نحو عام كامل على بدء تفشي كورونا، إلا أنه لم يجر حتى الآن إدراج الطلاب ضمن الفئات المسموح لها دخول روسيا باستثناء الوافدين من عدد محدود من الدول.

وكان وزير التعليم والعلوم الروسي، فاليري فالكوف، قد صرح، في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، بأن نحو الثلث من أصل الـ300 ألف طالب أجنبي في الجامعات الروسية لا يستطيعون دخول روسيا.

وفي هذه الأثناء، تواصل السلطات الروسية تخفيف إجراءات مكافحة كورونا على المستوى الداخلي، بما فيها إعادة افتتاح المتاحف والمكتبات، وزيادة الحد الأقصى للمشاهدين في المسارح ودور العرض، ورفع القيود عن عمل المطاعم والملاهي في موسكو خلال ساعات الليل.

4 ملايين إصابة

اقترب عدد الإصابات في روسيا منذ بدء تفشي جائحة كورونا من عتبة الـ 4 ملايين، لتحتل البلاد المرتبة الرابعة عالمياً بعد كل من الولايات المتحدة والهند والبرازيل. كما أودى كورونا بحياة أكثر من 74 ألف شخص حتى الآن، وسط آمال بأن يؤدي توسيع نطاق حملة التطعيم ضد الوباء إلى انخفاض عدد الإصابات والوفيات.

تحقيق

يمكن أن تحتفي المنظمات الحقوقية بانتصار صغير في خصوص طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي، لا سيما إيطاليا التي أوقفت الترحيل بأمر قضائي. مع ذلك، يستمر العنف والترحيل في سلوفينيا وكرواتيا

مهاجرون في أوروبا

إيطاليا توقف الترحيل لكنّ العنف مستمر

ناصر السهلي

بعد سلسلة انتقادات أممية، خصوصاً من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العفو الدولية، لسياسة الاتحاد الأوروبي في ترحيل طالبي اللجوء، ومنعهم من تقديم قضاياهم أمام السلطات المختصة، بما يخالف القوانين الدولية، أوقفت المحاكم الإيطالية أخيراً، بأوامر صريحة من محكمة الاستئناف «الترحيل غير القانوني لطالبي اللجوء إلى خارج حدود الاتحاد الأوروبي». لكنّ ذلك لا يعني توقف الانتهاكات المتواصلة في دول مثل سلوفينيا وكرواتيا، حيث يجري عملياً التنكيل جسدياً بالمهاجرين مع إجبارهم على العبور نحو البوسنة والهرسك (خارج الاتحاد الأوروبي)، وفقاً لتوثيق تلك المنظمات وغيرها المحلية غير الحكومية في البلقان.

الخطوة الجديدة التي بررتها محاكم الاستئناف في إيطاليا تقوم على «عدم تجاهل تعرض المهاجرين للعنف على حدود الاتحاد الأوروبي» في إشارة إلى حياة البؤس والعنف بحق العالقين على الحدود البوسنية - الكرواتية. وكانت منظمات حقوقية عدة، ومؤسسات تعنى بشؤون اللاجئين، مثل مجلس اللجوء في كوبنهاغن وأوسلو، وثقت الانتهاكات التي يتعرض لها طالبو اللجوء، ومنهم من جرى ترحيله من حدود الاتحاد الأوروبي، وسجلت تلك المنظمات والمؤسسات «عنف وضرب الشرطة الكرواتية لطالبي لجوء من دول آسيوية جرى ترحيلهم بشكل غير قانوني، قبل أن يقدموا طلب اللجوء في إيطاليا وغيرها من دول الاتحاد الأوروبي المجاورة لمسار البلقان» وهو ما أشارت إليه منظمة العفو الدولية ومنظمة الهجرة الدولية، كما منظمات حقوقية أوروبية.

وكانت المحاكم الإيطالية تنظر منذ سبتمبر/ أيلول الماضي في استئناف تقدمت به منظمة غير حكومية في روما معنية باستقبال اللاجئين، إلى المحاكم الإيطالية، بناء على شكوى تقدم بها طالب لجوء باكستاني يدعى زيشان محمود (27 عاماً، مهندس) جرى ترحيله إلى سلوفينيا ثم كرواتيا ومنها أجبر تحت «الضرب العنيف» للمغادرة نحو البوسنة والهرسك. واعترفت تلك المحاكم في قرارها أنّ السلطات الإيطالية حرمت الآلاف من المهاجرين من حق طلب اللجوء في الاتحاد الأوروبي وطردتهم بشكل غير قانوني، مع علمها أنهم سيتعرضون على الأرجح للعنف والتعذيب والمعاملة غير الإنسانية في الدول التي رحّلوا إليها. واعتبرت قاضية الاستئناف في القضايا المتعلقة بالحقوق الشخصية والهجرة، سيلفيا ألباتو، أنّه جرى عملياً خرق حقوق زيشان محمود، وغيره من المهاجرين «وهؤلاء لديهم الحق في التماس الحماية الدولية في إيطاليا (طلب اللجوء)، وعليه يتوجب على الفور، اتخاذ السلطات الإيطالية جميع الإجراءات اللازمة لمنح محمود دخولاً فورياً إلى أراضي الدولة الإيطالية»، معللة أنّ على وزارة الداخلية «دفع تكاليف القضية للمستأنف محمود، بالإضافة إلى سداد المصاريف الثابتة»، وفقاً لنص قرار المحكمة الذي نشر على صفحتها الرسمية. ويعتبر القرار سابقة يبنى عليها في علاقة إيطاليا بترحيل المهاجرين نحو دول خارج الاتحاد الأوروبي. ووفقاً للصحافة الإيطالية، فإنّ السفارة الإيطالية في سراييفو تواصلت مع زيشان محمود، لترتيب أوراق سفر خاصة إلى إيطاليا، ومتابعة استئناف قضيته، ما يعني أنّ المئات ممن يجدون أنفسهم يعيشون في ظروف صعبة على الحدود البوسنية - الكرواتية، ممن رحّلوا قسرياً من إيطاليا، سيكون متاحاً لهم تقديم الاستئناف نفسه في روما. القرار المشار إليه، والذي التزمت به الداخلية الإيطالية، أثار غضب اليمين المتشدد، خصوصاً وزير الداخلية السابق عن حزب رابطة الشمال، ماتيو سالفيني. واعتبر هؤلاء أنّ قرار محكمة الاستئناف «جنون ومثير للسخرية». ويعتبر القرار ضربة موجعة لليمين الإيطالي المتشدد، خصوصاً لاتفاقاته الثنائية مع دول عدة لترحيل المهاجرين إليها، وهو ما يسري على اتفاقيات مع دول أخرى خارج حدود الاتحاد الأوروبي، سعى ويسعى اليمين الإيطالي إلى تطبيقها مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط.

وتشير منظمة مساعدة اللاجئين والمقيمين غير الشرعيين في إيطاليا، المعروفة باسم اتحاد التضامن الإيطالي «ICS»، إلى اتساع نطاق التعذيب الجسدي الذي يتعرض له المرحّلون إلى سلوفينيا وكرواتيا، ووصفت المنظمة ما يجري بحق طالبي اللجوء بأنّه «يتعارض تماماً مع مبادئ وقيم الاتحاد الأوروبي والمواثيق الدولية الموقعة عليها». وفي هذا السياق، ذكر مدير اتحاد التضامن الإيطالي في تريستي الحدودية الشمالية مع سلوفينيا، جيانفرانكو شيافوني، باتساع نطاق المخالفات بالترحيل الدولية، بحجة «حماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي» أي طرد طالبي اللجوء خارج حدود الدول المنضوية في الاتحاد، وبالتالي تسقط حقوق الشخص كافة بطلب اللجوء أو تقديم قضيته أمام المحاكم الوطنية.

ووفقاً لمنتقدي سياسة الهجرة في أوروبا، فإنّ الإستراتيجية الإيطالية المتبعة منذ عام 2018 تشير إلى «تزايد اللامبالاة الأوروبية تجاه القيم والقوانين التي يزعم الاتحاد الأوروبي نفسه أنّه يمثلها»، بحسب ما وثقت «شبكة مراقبة عنف الحدود» (منظمة أوروبية غير حكومية) التي عبّرت عن قلقها من تزايد حالات العنف: «منذ الصيف الماضي انضمت إيطاليا، أحد مؤسسي الاتحاد الأوروبي، إلى سياسة الترحيل نحو سلوفينيا وكرواتيا، مع علمها أنّ الشرطة الكرواتية تمارس العنف بحق مجموعات أفغانية وباكستانية على وجه الخصوص». اعترفت الحكومة الإيطالية أنّها بين مايو/ أيار وسبتمبر/ أيلول 2020 رحّلت نحو 850 مهاجراً باتجاه سلوفينيا، وعلى الرغم من أنّ الأخيرة عضو في اتفاقية «شينغن» لكن لا يبدو أنّ مسألة احترام طلبات اللجوء من أولوياتها، أو تلتزم بها وفقاً للمعايير الأوروبية. مفوضة الهجرة في الاتحاد الأوروبي، إيلفا يوهانسون، اعترفت بوجود انتهاكات، حين صرحت نهاية العام الماضي بأنّه «لا يمكننا حماية حدود الاتحاد الأوروبي من خلال انتهاك القيم الأوروبية وحقوق الناس». وعلى الرغم من ذلك تبدو التصريحات عن إصلاح نظام الهجرة واللجوء، والاتفاقية التي توصل إليها الأوروبيون لانتهاج سياسة تضامن بين دول الأعضاء للتخفيف عن كاهل الدول التي يصلها أعداد كبيرة، لا تفيد بشيء في وقف الانتهاكات المتواصلة في البلقان. ومثلما أيد الاتحاد الأوروبي الإجراءات اليونانية، على الرغم من توثيق منظمات حقوقية انتهاكات تطاول طالبي اللجوء، يؤيد الاتحاد في ما يبدو انتشار الجيش الإيطالي على حدود سلوفينيا والطرد التعسفي لطالبي اللجوء، بحسب تصريحات جيانفرانكو شيافوني في تريستي. وعلى الحدود المقابلة، في سلوفينيا، تقول مديرة تجمع المنظمات غير الحكومية السلوفينية، كاترينا بيرفار ستيرناد، إنّ «سلوفينيا تنتهك أيضاً الاتفاقيات الدولية وقانون الاتحاد الأوروبي عند إعادة المهاجرين إلى كرواتيا، إذ من الموثق جيداً أنّهم في كرواتيا معرضون لخطر العنف وسيتم ترحيلهم من الاتحاد الأوروبي من دون الاستماع إلى طلباتهم الخاصة باللجوء».

السياسة الأوروبية في العموم تبدو مقلقة، حين يُسمح لخفر السواحل اليونانيين بدفع مراكب المهاجرين المطاطية، وإجبار أخرى متهالكة ومكتظة على العودة نحو تركيا، وتقوم دول أعضاء في الاتحاد بانتهاك واضح للمواثيق وغض الطرف عن عمليات تعذيب وضرب. كذلك، فإنّ «دول الاتحاد الأوروبي تتجه عملياً نحو تعليق الحق في طلب اللجوء، بمنع الأشخاص من دخول الأراضي المنضوية في النادي الأوروبي، أو ترك الأمور تسوء أكثر في المخيمات التي تضم الآلاف منهم في ظروف مروعة، وهو ما يعني الاستمرار في سياسة محاولة ردعهم عن المجيء إلى أوروبا» بحسب خبيرة الهجرة، هانا بيرنس، التي تصف سياسة مراكب المهاجرين المطاطية، وإجبار أخرى

في صقيع الحدود البوسنية - الكرواتية (إلفيس باروكزيتش/ فرانس برس)

850
مهاجراً، اعترفت الحكومة الإيطالية أنّها رحّلتهم باتجاه سلوفينيا، بين مايو/ أيار وسبتمبر/ أيلول 2020

يعتبر قرار وقف الترحيل ضربة موجعة لليمين الإيطالي المتشدد

اتساع نطاق التعذيب الجسدي للمرحّلين إلى سلوفينيا وكرواتيا

وسام فرحات من ممرّض إلى فنان

وجد الشاب الغزي وسام فرحات طريقه بعيداً عن مجال تخصصه في التمريض. فانعدام فرص العمل في قطاع غزة جعله يحاول الاستفادة من موهبته في الفنون التشكيلية، ونجح في لفت الأنظار

غزة ـ **امجد ياغي**

قبل نحو 13 عاماً، لم يُحالف الحظ وسام فرحات (32 عاماً) في الحصول على وظيفة في وزارة العمل أو غيرها من الوظائف الشاغرة والمؤقتة الممولة من الدول المانحة. وإن كان يُدرك الواقع الاقتصادي الصعب وارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة، إلا أنه كان يأمل الحصول على هذه الفرصة. لكنه لجأ إلى ممارسة هواية الرسم وصناعة التحف التي تستخدم للزينة في البيوت وغيرها، وقد تحولت هوايته هذه إلى مصدر رزقه.

عام 2008، حصل فرحات على إجازة في التمريض من جامعة الأزهر في غزة. كان يحلم بدراسة الفن التشكيلي وكان يهوى الرسم والفن التشكيلي منذ صغره. لكنه درس التمريض تنفيذاً لرغبة والدته. وعلى غرار الآلاف من الشباب، أدرج اسمه في سجلات وزارة العمل في غزة من دون أن يُدعى إلى إجراء مقابلة.

ثم بدأ ممارسة هوايته، وزيّن شقّته بنفسه ووضع العديد من التحف واللوحات، لكن من خلال إعادة تدوير كل ما لم يعد صالحاً للاستعمال. يقول لـ«العربي الجديد»: «منذ كنت طفلاً، أحب الرسم. وفي المدرسة، كانت حصة الرسم الأهم بالنسبة إليّ. كنتُ أنتبه إلى كل تفصيل يقوله المدرس خلال الحصة، وقد شاركت في الكثير من الأنشطة المدرسية من خلال الرسم. وكانت موهبتي سنداً لي بعدما تخرجت من الجامعة».

عمل منشطاً للأطفال خلال الإجازة الصيفية بالتعاون مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، وذلك على مدار أربع سنوات بنظام عقد لمدة ثلاثة أشهر في العام. كان يدرب الأطفال على السباحة والرسم وتصميم الأشكال الفنية، بالإضافة إلى التفريغ النفسي من خلال اللعب.

كذلك، تطوع فرحات في مستشفى القدس وسط مدينة غزة التابع للهلال الأحمر الفلسطيني خلال الحرب الإسرائيلية الأولى 2008 ـ 2009، مستذكراً تعرّض المستشفى لحريق وإنزال جنود القوات الإسرائيلية في المنطقة حينها. كان يعمل ضمن الطواقم الصحية، واستمر عمله بعد الحرب أملاً الحصول على وظيفة، من دون جدوى.

يقول فرحات لـ«العربي الجديد»: «تقدمت بطلب تشغيل إلى وزارة العمل وعدد من المستشفيات. لكن للأسف، منذ 13 عاماً وحتى اللحظة، لم أجد أية فرصة. أسمع كثيراً عن مشاريع تشغيل مؤقتة للخريجين، من دون أن أجد اسمي في أي قائمة. ما زلت أتذكر طبيعة عملي. وإذا احتاج أهلي وأقاربي أو أصدقائي تنظيف الجروح أو غيرها من المهام التي يقوم بها الممرض عادة، لا أتردد في المساعدة. ما زال الناس ينظرون إليّ كممرض، رغم أنني بتّ فناناً تشكيلياً».

صنع لابنته ريما (4 أعوام) فانوساً خشبياً خلال شهر رمضان، معتمداً على أخشاب تالفة أعاد تدويرها. وفكر أنه يمكن أن يكسب دخلاً من مشروعه. بدايةً، صنع وروّج صناعته بين أصدقائه وأقاربه، موضحاً أن الإقبال كان ضعيفاً لكنه كان محفزاً في الوقت نفسه. وخلال شهر رمضان من كل عام، اعتاد تصميم فوانيس صغيرة وكبيرة من الأخشاب المستعملة (المشاطيح). وقبل عام، بدأ يصنع خلال أعياد الميلاد رجل ثلج من أخشاب وخيطان سميكة، بالإضافة إلى أشجار ميلاد خشبية، وغيرها من أدوات الزينة والإنارة المرتبطة بهذا الشهر.

في وقت لاحق، راح يتوسع في إعادة تدوير الأخشاب التالفة وغير التالفة، والكرتون والزجاج وغيرها ليصنع منها الهدايا والتحف واللوحات. وأحياناً، يرسم شعارات وأسماء عليها، عدا عن البراويز وتحويله الكثير من التفاصيل إلى أشكال جميلة وأحياناً صناديق وغير ذلك. وما زاد من جمالها هو الألوان التي كان يستخدمها. كان يروج لما يصنعه عبر صفحته الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي. لكنه قبل شهرين، أطلق صفحة خاصة لعمله على فيسبوك وإنستغرام باسم «كاستنا غالري».

يقول: «المواد التي أستخدمها صديقة للبيئة. هناك مواد أو أغراض تالفة لا تخطر على بال أحد يمكن أن أصنع منها هدية وأقوم بإضافات عليها لتصبح تحفة فنية. ولا يكاد أحد يصدق ذلك. أستغل الموارد المتاحة لدي لإتمام ما أريد صنعه. وأصبحت أستقبل الطلبات من الزبائن، وأصمم بعض الأشكال التي يطلبها الزبون».

استطاع هذا المشروع أن يحسّن دخل فرحات في الوقت الحالي، وهو يتطلع إلى أن يكبر مشروعه من خلال إعادة تدوير الكثير من المواد التالفة والابتكار وصناعة أمور جديدة، ثم افتتاح متجر له. في الوقت الحالي، يستقبل بعض زبائنه الرجال داخل منزله الذي يعكس حبه للفن والرسم وابتكار ما هو جديد مع الحرص على حماية البيئة.

في ورشته في المنزل (محمد الحجار)

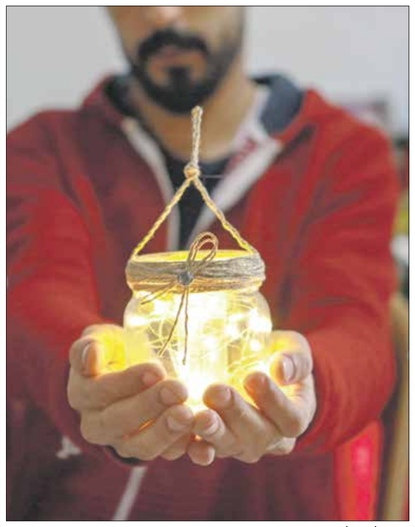
يصنع الأشياء كلّيةً (محمد الحجار)

تونسيون يخفون علاجاتهم النفسية

على الرغم من أنّ الناس يبحثون عن إرشادات نفسية تنشرها مواقع التواصل الاجتماعي بهدف التعاطي مع الضغوط المرتبطة بتفشّي فيروس كورونا والحجر المنزلي وما إلى ذلك، فإنّ العلاج النفسي عموماً ما زال موضوعاً إشكالياً

العلاج النفسي لا يقلّ أهمية عن العلاج الجسدي (الجديدي وسيم/ Getty)

تونس ـ **مريم الناصري**

«لا تعلم عائلتي أنني أقصد طبيباً نفسياً منذ ستة أشهر، حتى زوجتي لا علم لها بأنني أتلقى علاجاً نفسياً. فالأمر مخجل وقد أُنعت بالمجنون، لأنّ العقلية السائدة في مجتمعنا ما زالت تربط الطب النفسي بالعته»، هذا ما يقوله عبد الكريم لـ«العربي الجديد»، مضيفاً: «تعرّضت لحادث سقوط أعمدة حديدية على رأس زميلي ومشهد الدم وخطورة الإصابة لم تمحُ من ذهني طيلة ثلاثة أشهر.

الصدمة أفقدتني حتى القدرة على الكلام لأكثر من يومين». ويتابع «جرى عرضي على طبيب نفسي من قبل الشركة التي أعمل بها، لكنّ الأمر لم يكن بسيطاً، إذ لم يكن حالة مؤقتة بحسب ما يظنّ الناس. فأنا لم أستطع نسيان تلك الحادثة التي أودت بحياة زميلي. وأنا اليوم أواصل علاجي».

ويوضّح عبد الكريم أنّه «منذ تلك الحادثة باتت ترادودني كوابيس، وبتّ أخاف من سقوط شيء ما على رأسي، حتى في خلال سيري على الطريق. كلّ ضجيج صغير يشعرني بألم كبير في رأسي، لم أكن أشعر به من قبل. هذا كله دفعني إلى اللجوء للعلاج النفسي». ويشير إلى أنّه يقصد عيادة الطبيب النفسي «مرّة واحدة في الأسبوع من دون علم أيّ من زملائي في العمل وأيّ من أفراد عائلتي بذلك، ومن دون أن يعلموا بتأثير تلك الحادثة على حالتي النفسية».

على الرغم من ارتفاع نسبة قاصدي عيادات الطب النفسي في تونس، بحسب ما تفيد جهات مختصة، منها مستشفى الرازي للأمراض النفسية والعقلية، الذي قدّر الزيادة بنحو 15 في المائة، ما زالت زيارة الطبيب النفسي تُعدّ أمراً مخجلاً لدى كثيرين. فالمجتمع التونسي بمعظمه يحصر العلاج النفسي لا يقلّ أهمية عن العلاج الجسدي، خصوصاً أنّ سبب بعض الأمراض الجسدية يعود إلى الضغوط النفسية وما يعانيه الفرد في حياته اليومية أو ما يعانيه بعد تعرّضه لصدمات أو مواقف صعبة». ويتحدّث عن «ضغوط العمل وما تعانيه البلاد من أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية تؤثّر على نفسية الأشخاص، بدليل ارتفاع نسبة الأفراد الذين يعانون من الاكتئاب، أو ارتفاع نسبة الانتحار في صفوف الأطفال والشباب». ويؤكد بن محمد أنّ «الاستشارات النفسية تساعد على حلّ إشكاليات حياتية يومية، وتساعد على تخطي ضغوط نفسية كثيرة، وتجنّب وقوع كوارث، خصوصاً وضع حدّ للحياة. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ كثيرين يرفضون الطب النفسي ويعدّونه خاصاً بالعته ليس إلا، فيما يضطر أشخاص إلى إخفاء أمر علاجهم النفسي مخافة الوصم الاجتماعي». ويشير بن محمد إلى أنّ «الأطباء النفسيين بمعظمهم يفضّلون أن تكون مواعيد المرضى متباعدة في الوقت لتجنّب إمكانية أن يلتقي المرضى بعضهم بعضاً داخل قاعة الانتظار في العيادة. وبذلك يراعون رغبة المرضى بمعظمهم في التكتّم عن علاجهم النفسي، حتى ولو كان بعضهم يعاني من مجرّد قلق عادي أو أزمة بسيطة لا تتطلب علاجاً مطوّلاً».

من جهة أخرى، يوضح أنّ «ارتفاع كلفة العلاج النفسي وحاجة حالات عدّة إلى جلسة واحدة في الأسبوع على أقل تقدير، يدفعان بعض المرضى إلى الاستغناء عن هذا العلاج، فيما يُعدّه آخرون مضيعة للوقت أو شكلاً من أشكال الترف فحسب».

يخبر سيف الدين (35 عاماً)، أنّه لجأ إلى طبيب نفسي قبل أربعة أشهر تقريباً، «على أثر وفاة والدي ووالدتي في الأسبوع نفسه. فقد سبّب لي ذلك أزمة نفسية جعلتني أشعر بالوحدة وصرت أتحوّل إلى إنسان انطوائي، لا سيّما أنّ لا إخوة لديّ وأنا غير متزوّج». يضيف «لأنّ البيت صار خالياً من عائلتي، صرت أفكّر في تغيير مكان إقامتي على الرغم من أنّه يحمل ذكريات الطفولة». ولا يخفي سيف الدين أنّه يتلقّى علاجه النفسي «من دون معرفة أيّ كان، وأصرّ على تحديد مواعيد في أوقات لا تجمعني بأيّ مريض آخر في العيادة نفسها، مخافة أن يراني شخص يعرفني، حتى لو كان ذلك الشخص بقصد الطبيب النفسي للعلاج مثلي». ويتابع أنّ «كثيرين هم الذين يرون في المريض النفسي مجرّد شخص فاقد عقله».

من جهته، يقول المتخصص في علم الاجتماع سامي البحياوي لـ«العربي الجديد»، إنّ العلاج النفسي في المجتمعات العربية بصورة عامة ما زال غير مفهوم، «لذا يخفي المرضى بمعظمهم واقع أنّهم يقصدون عيادات الطب النفسي خوفاً من النظرة التي كرّستها الموروثات الاجتماعية والوصم الاجتماعي ونعتهم بالمجانين».

ارتفاع كلفة العلاج النفسي يدفع إلى الاستغناء عنه

هذا العلاج في المجتمعات العربية ما زال غير مفهوم